

Distr.: General
18 July 2008
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
French/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٨٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات
السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في
سياق الأمن الدولي
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢		الأردن
٣		الصين
٤		قطر
٥		كوبا
٨		لبنان
٩		النيجر



أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ٣ من القرار ١٧/٦٢، دعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة موافاة الأمين العام بآرائها وتقييماتها بشأن المسائل التالية:

- (أ) التقييم العام لمسائل أمن المعلومات؛
- (ب) الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتعزيز أمن المعلومات وتشجيع التعاون الدولي في هذا الميدان؛
- (ج) مضمون المفاهيم الدولية ذات الصلة التي تهدف إلى تعزيز أمن النظم العالمية للمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- (د) التدابير التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز أمن المعلومات على الصعيد العالمي.

٢ - واستجابة لهذا الطلب، أرسلت إلى الدول الأعضاء في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ مذكرة شفوية لدعوها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. وترد الردود المتلقاة في الفرع الثاني أدناه وستصدر في إضافات لهذا التقرير أية ردود إضافية تُقدم في هذا الصدد.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات الأردن

[الأصل: بالعربية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨]

أولا - التقييم العام لمسائل أمن المعلومات:

١ - يرتبط أمن المعلومات بمفهوم الأمن الوطني ونظام أمن المعلومات ارتباطا مباشرا مع أمن الاتصالات، حيث يتم تبادل المعلومات من خلال الشبكات السلكية أو اللاسلكية ومن أجل حماية وتعزيز أمن المعلومات والاتصالات تقتضي الضرورة إلى ما يلي:

- سن تشريعات وقوانين وأنظمة تضمن حماية سرية وسلامة وتوفير المعلومات ومنع استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة.

- وضع استراتيجية لأمن المعلومات، وهي عبارة عن مجموعة القواعد التي يطبقها الأشخاص لدى التعامل مع التقنية ومع المعلومات داخل المنشأة، بهدف تعريف المستخدمين والإداريين بالتزاماتهم وواجباتهم المطلوبة لحماية النظم الحاسوبية

والشبكات، وحماية المعلومات في مراحل إدخالها ومعالجتها وحفظها ونقلها وإعادة استرجاعها.

ثانيا - الجهود المبذولة على الصعيد الوطني:

٢ - قامت الحكومة الأردنية بتشكيل لجنة وطنية فنية لأمن وحماية المعلومات بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ من خبراء من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، وقد تم تحديد مهام اللجنة على النحو التالي:

- تحديد النواحي الأمنية والتقنية والقانونية والإدارية الخاصة بأمن وحماية المعلومات والموارد المعلوماتية والخدمات الإلكترونية في المملكة.
- التأكيد من أن برامج ومشاريع أمن الحكومة الإلكترونية تتناسق مع معايير الأمن في الجهات المعنية الأخرى.

الصين

[الأصل: بالصينية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - لقد تطورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتسع نطاق تطبيقها، مما زاد إلى حد بعيد من تطور المجتمع البشري وراثته. وفي الوقت ذاته، وبينما يصبح العالم أكثر اعتماداً على الحاسوب، تشكل إساءة استعمال منتجات هذه الحوسبة تهديدات حقيقية لأمن واستقرارفرادى البلدان والمجتمع الدولي برمته. ومن هذه التهديدات تطوير واستخدام أسلحة المعلومات، وجرائم المعلومات، والإرهاب المتصل بالمعلومات، واستغلال القيادة في ميدان المعلومات للإضرار بمصالح وأمن بلدان أخرى، ونشر معلومات تقوض النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الثقافية والروحية في بلدان أخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تعاونه وأن يتكاتف لمواجهة هذه التحديات.

٢ - وما فتئت الحكومة الصينية تولي اهتماماً كبيراً لمسألة أمن المعلومات، وصاغت سلسلة من القوانين واللوائح والمعايير لتوفير الحماية في هذا المجال، وهي تحظر تماماً جميع أنواع الهجمات الشبكية الإجرامية وعمليات الإخلال بنظم المعلومات. وفي السنوات الأخيرة، زادت الحكومة الصينية استثمارها في هذا المجال وبذلت قدراً كبيراً من الجهد في ميدان أمن المعلومات، ورصد النظم، وبناء نظم الاستجابة لحالات الطوارئ. ونتيجة لذلك، ما انفكت قدرتها تتعزز في مجال حماية أمن المعلومات.

٣ - وتشترك الصين بنشاط في التعاون الدولي في ميدان أمن المعلومات. ففي إطار التصدي للجرائم على الشبكة، أقامت وكالات الأمن العام الصينية تعاوناً وثيقاً وآليات للمساعدة في التحقيقات مع أجهزة الشرطة في العديد من البلدان. وتضطلع الصين بدور نشط في أعمال فريق الخبراء الدولي المعني بأمن المعلومات التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، وتعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة على إيجاد سبل ووسائل فعالة لحل المشاكل المتعلقة بأمن المعلومات على الصعيد الدولي.

٤ - وترى الصين أن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لبحث مسألة أمن المعلومات، وتؤيد إقدام الأمم المتحدة مجدداً في عام ٢٠٠٩ على دعوة فريق من الخبراء الحكوميين إلى عقد اجتماع من أجل مراعاة التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإجراء دراسة متعمقة شاملة للتهديدات والمشكلات المطروحة في ميدان أمن المعلومات إلى جانب بحث البرامج والسياسات الفعالة للتصدي لها، وذلك بناء على العمل الذي أنجزه فريق الخبراء الحكوميين السابق في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

١ - إن التطور السريع والتطبيق الواسع لتكنولوجيا المعلومات يلعبان في الوقت الحاضر دوراً إيجابياً في تشجيع التطور الاقتصادي والاجتماعي. وفي تحسين حياة البشر في أرجاء العالم، وفي نفس الوقت أصبح أمن المعلومات عاملاً يؤثر بقدر عظيم في الأمن العام للدول، بل يؤثر على أمن واستقرار العالم بأسره، وعلى ضوء الفائدة الجماعية للدول قاطبة فإن مسؤولية أمن المعلومات يتقاسمها المجتمع الدولي.

٢ - وترى دولة قطر أن موضوع أمن المعلومات لا يشمل فقط الأخطار الناتجة عن ضعف البنية الأساسية للمعلومات وطبيعتها المتداخلة ولكنه يشمل أيضاً على المشاكل السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وأنواعاً أخرى من المشاكل ناتجة عن سوء استعمال تكنولوجيا المعلومات، وكل من هذه العوامل له أهميته عند دراسة موضوع أمن المعلومات.

٣ - وتتمسك دولة قطر بأن تكنولوجيا المعلومات يجب أن تستخدم طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، وأن الانسياب الحر للمعلومات يجب ضمانه مع الحفاظ على السيادة والأمن القومي، وكذلك مع احترام التباين التاريخي والثقافي والسياسي

بين الدول، وأن لكل دولة الحق في إدارة شبكتها العنكبوتية طبقا لتشريعاتها الداخلية. وترى دولة قطر على ضوء عدم التوازن بين الدول في تطور الاتصالات، أن المجتمع الدولي يجب أن يدعم التعاون في بحوث وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وأن يؤكد بصدق حرية تكنولوجيا المعلومات لكافة الدول.

٤ - تولى دولة قطر اهتماما كبيرا بتكنولوجيا المعلومات، وتعمل على تنفيذ استراتيجية قومية للمعلومات، وأعدت التشريعات المنظمة لذلك، ولقد بذل جهدا كبيرا لدعم نظام رصد أمن الشبكة، كما تشهد قدرات حماية أمن شبكة المعلومات الأساسية ونظم المعلومات الهامة تدعيما متناميا.

٥ - تتمسك دولة قطر بأن الأمم المتحدة هي المكان المناسب لبحث مسائل أمن المعلومات، وتؤيد إعادة اجتماع مجموعة الخبراء الحكوميين في ٢٠٠٩ لإجراء دراسة عميقة وشاملة حول التهديدات والتحديات في مجال أمن المعلومات، وذلك جنبا إلى جنب مع البرامج والسياسات للتعامل مع ذلك وستواصل دولة قطر، كما كانت في الماضي دعمها للمشاركة في الجهود الدولية للتعامل مع مشاكل أمن المعلومات.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تؤكد كوبا مجددا أن الاستعمال العدائي للاتصالات، سرا أو علنا، بغرض تقويض النظام القانوني والسياسي للدول، يمثل انتهاكا للقواعد الدولية المعترف بها في هذا المجال، ويشكل مظهرا سلبيا خاليا من روح المسؤولية في استعمال تلك الوسائل، الذي قد تتمثل آثاره في إحداث توترات وحالات تضر بالسلام والأمن الدوليين، وبالتالي تقويض المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - وتود كوبا أن تؤكد صحة ومشروعية المخاوف التي عبر عنها المجتمع الدولي في القرار ١٧/٦٢ إزاء احتمال استخدام التكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصالات في أغراض لا تتفق والهدف المتمثل في صون الاستقرار والأمن الدوليين وتأثيرها سلبا في سلامة الهياكل الأساسية للدول، مما سيضر بأمنها في الميدانين المدني والعسكري.

٣ - وتشن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حربا غير معلنة على كوبا في مجالات شتى منها مجال المعلومات والاتصالات، في انتهاك للقواعد والقوانين الدولية بهذا الشأن. ولا تألو حكومة هذا البلد جهدا في سبيل الإضرار بالسلم والأمن الدوليين إذ تتسبب

في حالات خطيرة، من قبيل استخدام طائرة عسكرية لنقل إشارات تلفزيونية إلى كوبا، دون موافقتها. وهذا موقف لا يليق بعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يفترض أن يتولى باسم باقي أعضاء الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

٤ - إن العدوان اللاسلكي على كوبا يشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول وقواعد وأنظمة الاتحاد الدولي للاتصالات التي تحدد قواعد السلوك للبلدان الأعضاء في هذه الوكالة المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إذ إن ما يُبث أسبوعيا من إقليم الولايات المتحدة إلى كوبا تجاوز في السنوات الأخيرة ٣٠٠ ٢ ساعة من البث الإذاعي والتلفزيوني ومن شتى نطاقات الترددات. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، تلقت كوبا ما مجموعه ١ ٨٨٩ ساعة و ١٥ دقيقة من البث الأسبوعي غير القانوني من ١٩ محطة تعمل على ٣٠ ترددا.

٥ - وقد أعلن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية الذي انعقد في جنيف، سويسرا، في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أنه يعترض على النقل غير القانوني لبرامج ضد كوبا باستخدام إحدى الطائرات ويعتبر ذلك منافيا للوائح الراديو. وجاء في نص نتائج المؤتمر بهذا الشأن: "أنه لا يمكن اعتبار قيام محطة إذاعية من على متن طائرة بالبث في اتجاه إقليم إدارة أخرى دون موافقتها عملا يتفق مع لوائح الراديو".

٦ - ومن إقليم الولايات المتحدة الأمريكية وبموافقة تامة من حكومة هذا البلد، تبث برامج إلى كوبا على الموجات القصيرة تخض على التخريب والانقلابات السياسية والاعتقالات وأعمال المقاومة وغيرها من المواضيع الخاصة بإذاعة الإرهاب، مما يبرز كذب إدارة الرئيس بوش فيما تزعمه من الالتزام بمكافحة الإرهاب.

٧ - ولا يحق لأي بلد إرسال برامج تلفزيونية إلى بلد آخر بمعزل عما إذا كانت هذه البرامج تتسبب أم لا في تشويش ضار بالخدمات التلفزيونية لهذا البلد. ولم تقم كوبا البتة بالتشويش على الأجهزة التلفزيونية للولايات المتحدة الأمريكية ولم تستخدم لا مناطيد ولا طائرات لهذا الغرض.

٨ - وهذا العدوان المرضي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يشمل أيضا الإنترنت. ومن قبيل السخرية والنفاق التام أن تتهم كوبا بأكذوبة إعاقة وصول مواطنيها إلى الشبكة العالمية في حين أن الحقيقة الواضحة هي أن كوبا لا تستطيع بسبب قوانين الحظر التي تفرضها عليها الولايات المتحدة منذ ما يقرب من ٥٠ عاما الربط بكابلات الألياف الضوئية التي تحيط بشبه الجزيرة الكوبية. وعلاوة على ذلك، ودون سابق إشعار، قام مكتب مراقبة

الممتلكات الأجنبية في الآونة الأخيرة بحظر أسماء النطاقات .com. المتعلقة بكوبا. وهذا الموقف يقوض تلك الإرادة وتلك النتائج وتلك الروح التي سادت بين دول العالم أجمع في اجتماعها في سويسرا وتونس أثناء انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

٩ - وقد حثت هذه القمة العالمية بقوة الدول في سعيها إلى بناء مجتمع المعلومات على اتخاذ خطوات لمنع وتحاشي أية تدابير انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في البلدان المعنية أو تعوق رفاههم.

١٠ - إن المناقشة التي تجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أوجه التقدم في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي هامة للغاية وتزداد أهمية كل يوم. وتؤكد الأعمال من شاكلة أفعال الولايات المتحدة الأمريكية المذكورة ضد كوبا ضرورة إجراء هذا النقاش والحاجة الملحة إلى إيجاد حلول لتذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الوئام في العلاقات بين الدول.

١١ - وتؤيد كوبا بحزم العملية الجارية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولذلك، انضمت إلى الدول الأعضاء الـ ١٧٩ التي صوتت لصالح القرار ١٧/٦٢ في تعارض مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الوحيد الذي صوت ضده.

١٢ - وستستمر كوبا في بذل قصارى جهودها للإسهام في التطوير السلمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم واستخدامها لما فيه خير البشرية جمعاء وهي على استعداد للتعاون مع باقي البلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، لإيجاد حلول تذلل العقبات التي تحول دون تحقيق هذين الهدفين.

لبنان

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

١ - على الصعيد الوطني، تقوم السلطات اللبنانية المعنية، ولا سيما وزارة الداخلية والبلديات - الأمن العام، بتحديث نظم أمن المعلومات بالنسبة للشبكة الداخلية وتلقت، في هذا الصدد، الدعم من هيئات أمنية ذات خبرة في بلدان صديقة. لكن المعدات الحديثة اللازمة ليست متوافرة بعد بسبب عدم كفاية التمويل والقدرة التكنولوجية.

- ٢ - وقامت سلطات لبنانية معنية أخرى، وبصفة رئيسية وزارة الداخلية والبلديات - الأمن العام، بإنشاء مكتب لمكافحة جرائم المعلومات وحماية حقوق الملكية الفكرية. وقد بدأ هذا المكتب عمله.
- ٣ - وتلقى البرلمان اللبناني أواخر عام ٢٠٠٦ مشروع قانون بشأن مكافحة جرائم المعلومات عرضته عليه لجنة خاصة أنشئت لهذا الغرض برئاسة السيدة غنوة جلول، عضو البرلمان، بمشاركة العميد حسين زعروري، عضو اللجنة، وممثل وزارة الداخلية والبلديات - الأمن العام.
- ٤ - وعلى الصعيد الدولي، أنشأ مجلس الوزراء بقراره رقم ٦٧/٢٠٠٧ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ لجنة عهد إليها باتخاذ قرار في الانضمام أو عدم الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية التي اعتمدت في بودابست في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وهذه اللجنة، التي يرأسها القاضي جمال عبد الله ويشارك فيها العميد حسين زعروري بصفته عضواً، اقترحت في تقريرها الذي قدمته إلى مجلس الوزراء الانضمام إلى الاتفاقية المذكورة أعلاه.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

- ١ - إدراكاً للتحديات التي يطرحها أمن شبكات ونظم المعلومات الإلكترونية، اضطلعت الحكومة من خلال مفوضية المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بعدد من الإجراءات القانونية والمؤسسية والتقنية من أجل كفالة دخول بلدنا مجتمع المعلومات وهو ينعم بأمن تام.

أولا - على المستوى القانوني والمؤسسي

- ٢ - أعدت مفوضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشروع قانون عنوانه "الإطار القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" يتضمن عدة مشاريع نصوص تشريعية ستتيح تحقيق الأمن المنشود، وأحالته إلى الحكومة.

٣ - وفيما يلي النصوص التشريعية التي جرى إعدادها:

- المشروع الأولي للنص التشريعي المتعلق بالتجارة الإلكترونية؛
- المشروع الأولي للنص التشريعي المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- المشروع الأولي للنص التشريعي المتعلق بحماية الحياة الخاصة من عمليات التجهيز الحاسوبية؛
- المشروع الأولي للنص التشريعي المتعلق بالجريمة الإلكترونية؛
- البيان الاستدلالي للتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة الإلكترونية؛
- مشروع النص التشريعي المنشئ لمركز الخبرة ومكافحة الجريمة الإلكترونية؛
- مشروع ميثاق تسجيل أسماء النطاقات المخصصة في المنطقة الشمالية الشرقية والمشروع الأولي للنص التشريعي المتعلق باستخدام اسم نطاق دون ترخيص.

ثانياً - على الصعيد المجتمعي

٤ - يضطلع النيجر بدور المقرر في المشروع المشترك بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المسمى الإطار القانوني والتنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي ينفذ بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد أفضى المشروع إلى صياغة ثلاثة مشاريع مبادئ توجيهية بشأن التجارة الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية والجريمة الإلكترونية التي ستحال قريباً إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لاعتمادها.

ثالثاً - المتابعة على الصعيد الدولي

٥ - تشارك مفوضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشاريع التي بدأ تنفيذها في هذا الصدد على الصعيد الدولي أو تتابعها باهتمام. وهكذا، شاركت المفوضية مشاركة نشطة في حلقة عمل غرب أفريقيا بشأن الإطار السياسي والتنظيمي للجريمة الإلكترونية وحماية المعلومات الحساسة التي نظمت في برايا، الرأس الأخضر، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وكانت حلقة العمل تندرج في إطار التشاور بين مختلف المناطق والبلدان الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل تنفيذ البرنامج العام العالمي لأمن الفضاء الإلكتروني.

٦ - ومن جهة أخرى، تابعت المفوضية باهتمام أعمال المنتدى العالمي بشأن إدارة الإنترنت ومؤتمر القمة المعني بأمن الفضاء الإلكتروني الذي عقده مجلس أوروبا في ستراسبورغ يومي ١ و ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من أجل تعزيز التعاون الدولي بين السلطات الأمنية والقضائية ومقدمي خدمات الإنترنت.

رابعاً - الأنشطة

٧ - وأخيراً، تشارك المفوضية في تنظيم برامج إذاعية وتلفزيونية للتوعية بشتى جوانب الجريمة الإلكترونية وأمن المعلومات على الشبكات عموماً بل ونظمت بهذا الخصوص يوماً برلمانياً إعلامياً لصالح النواب الوطنيين في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٨ - وعلى المستوى التقني، أعدت المفوضية مشروع سياسة لأمن المعلومات يتعين على إدارات ودوائر المعلومات في الهيئات العامة تطبيقها بعد اعتمادها.

٩ - كما تنظم المفوضية دورياً، بالتعاون مع هياكل المجتمع المدني، برامج تدريبية بشأن إدارة وأمن شبكات المعلومات لصالح موظفي الإدارات والعاملين في مجال الاتصالات.

١٠ - وستجدون طيه لكل غاية مفيدة مذكرة تقنية تفصيلية والإطار المرجعي للحلقة تدريب منسقي خطة تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجية القطاعية للحكومة الإلكترونية ومشروع سياسة أمن نظم المعلومات.

١١ - وهناك وثيقة بشأن مواءمة الإطار القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول غرب أفريقيا (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) وتقرير عام عن مشروع الإطار القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن جعلهما في متناول الأمم المتحدة عند الحاجة.